شركات مصر

بمناسبة

اليوبيل الفضي لبنك مصر

١٩٢٠ - ١٩٤٥

شركات مصر

إن المؤسسات الصناعية والتجارية التى أنشأها أو ساعد على إنشائها « بنك مصر » ، قد أدت للبلاد ، وتؤدى الآن ، خدمات جليلة ظهرت آثارها فى جميع نواحى النشاط الاقتصادى .

وقد بذل مؤسسو « بنك مصر » وعلى رأسهم المرحوم « محمد طلعت حرب باشا » فى سبيل إنشاء هذه المؤسسات وتنظيمها وتدعيم أركانها جهوداً جبارة. كما استعان بقوة شخصيته على تذليل جميع الصعوبات التى قامت فى وجهه منذ البداية ، وأولها صعوبة الحصول على مساهمة المصريين فى أعمال صناعية لم يكونوا قد ألفوها من قبل . وآخرها صعوبة الحصول على الأكفاء من الفنيين المصريين لإدارة هذه الصناعات .

ولقد استطاع فى سنين قليلة أن يجتاز بنجاح جميع هذه المصاعب فتأسست شركات مصرية بحتة تتناول أعمالا مختلفة من الصناعات الضرورية للاستهلاك القومى.

و بفضل هذه الشركات أصبحت بلادنا فى مدة وجيزة تحتل مكاناً ملحوظاً فى ميدان الصناعة . ومن الواضح أن نجاح « بنك مصر » فى إنشاء هذه الصناعات كان حافزاً للكثيرين من المصريين ، أفراداً وجماعات ، على ترسم آثاره فى الناحية الاقتصادية ، حتى لقد قامت بجانب شركات مصر شركات عديدة أخرى ناجحة برأس مال مصرى تديرها أيدٍ مصرية .

وتمتاز أعمال « بنك مصر » فى المضمار الصناعى منذ إنشائها بطابع خاص لا يزال الاحتفاظ به رائد جميع الذين يعملون فيها الآن . فهى ليست مجرد منشآت مالية

بحتة غرضها الأساسى الربح المادى — ولكنها فى الواقع منشآت صناعية قومية تسعى لسد بعض الحاجات الضرورية للاستهلاك المحلى وهى فى الوقت ذاته معاهد فنية لتدريب أكبر عدد من الأيدى المصرية على جميع الشئون الصناعية والاقتصادية والمالية . كما أن نجاح هذه الشركات قد شجع أصحاب رؤوس الأموال المصريين الذين ألفوا من قرون استثمار أموالهم فى شراء الأراضى الزراعية — على استثمارها كلها أو جزء منها فى إحياء صناعات ضرورية كانت منتجات كثرتها ترد لنا من الخارج فتستنزف سنويا من مصر مبالغ طائلة . وكان القليل الذى يصنع منها فى مصر لا دخل للمال المصرى ولا للأيدى المصرية فيه .

وقد أثبتت الحرب الأخيرة بالدليل القاطع الدور الكبير الذى لعبته الصناعة المصرية فى توفير كثير من حاجات البلاد . ورغماً من الصعوبات العديدة التى واجهتها الصناعة فى زمن الحرب فى سبيل الحصول على كثير من المواد الأولية والآلات وقطع الغيار فإنها استطاعت أن تزيد من إنتاجها زيادة كبرى للوفاء بأكبر قسط من حاجة الاستهلاك المحلى .

ونحن نرجو أن تبقى دروس هذه الحرب وغيرها ماثلة فى الأذهان، حافزة للمصريين شعباً وحكومة، على تشجيع الصناعة المصرية وعلى ضرورة العمل لتقويتها وتدعيمها فإن لنموها وازدهارها أبلغ الأثر فى رفع مستوى المعيشة لجميع أهل هذه البلاد .

وفيما يلى مجموعات شركات « مصر » وهى :

صحيفة

أولا — شركات الغزل والنسج :

(١) شركة مصر للغزل والنسج ، المحلة الكبرى ٦
(٢) « « « « الرفيع من القطن المصرى ، كفر الدوار ... ١٠
(٣) « « لنسج الحرير... ... ... ١٥

ثانياً — شركات القطن والكتان :

(١) شركة مصر لحليج الأقطان ١٧
(٢) « « لتصدير الأقطان ١٩
(٣) « « للكتان ٢٠
(٤) « « لصناعة وتجارة الزيوت ٢٣

ثالثاً — شركات النقل والملاحة والتأمين والسياحة :

(١) شركة مصر للملاحة البحرية ٢٥
(٢) « « للنقل والملاحة ٢٨
(٣) « « للطيران ٣٠
(٤) « « للتأمين ٣٣
(٥) « « للسياحة ٣٦

رابعاً — شركات لأغراض متنوعة :

(١) مطبعة مصر ٣٨
(٢) شركة بيع المصنوعات المصرية ٤١
(٣) شركة مصر للتمثيل والسينما ٤٣
(٤) « « لمصايد الأسماك ٤٦
(٥) الشركة المصرية لدباغة وصناعة الجلود ٤٨
(٦) شركة مصر للمناجم والمحاجر ٥٠
(٧) الشركة العقارية المصرية ٥٢

١

شركة مصر للغزل والنسيج

المحلة الكبرى

تأسست هذه الشركة فى سنة ١٩٢٧ برأس مال قدره ثلاثمائة ألف جنيه . وتبعاً للتوسع الذى قامت به الشركة زيد رأس مالها تدريجياً بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه فى سنة ١٩٣١ و ٥٠ ألف جنيه فى سنة ١٩٣٢ و ٣٠٠ ألف جنيه فى سنة ١٩٣٤ و ٢٠٠ ألف جنيه فى سنة ١٩٣٦ . فبلغ بذلك مليون جنيه مقسمة إلى ٢٥٠ ألف سهم . وأصدرت الشركة سندات قيمتها مليون جنيه أخرى على ثلاث دفعات فى السنوات ١٩٣٤ و ١٩٣٦ و ١٩٣٧ يُستهلك منها جزء فى كل عام على مدى يتراوح بين عشرين وثلاثين سنة . وقد أصبح رصيد هذه السندات فى آخر سبتمبر سنة ١٩٤٥ مبلغ ٧٦٣٫٤٢٠ جنيهاً . كذلك حصلت الشركة فى سنة ١٩٣٠ على سلفة صناعية قدرها ١٥٠ ألف جنيه انتهت من سدادها بالكامل فى سنة ١٩٤٣

***

بدأت الشركة أعمالها فى نطاق متواضع للقيام بغزل ونسج القطن المصرى لسد جزء صغير من حاجة البلاد من المنسوجات القطنية . غير أنها ما لبثت أن وسعت مصانعها وزادت عليها الكثير من المصانع الجديدة الأخرى حتى غدت أكبر وحدة صناعية فى مصر بل فى الشرق كله ، إذ هى تضم عدداً من الصناعات تُنشأ لكل منها عادة مصانع مستقلة ، فمن مصانع لغزل القطن ولنسجه خاماً وأخرى لتبييضه ولصباغته

ولطبعه ، إلى مصنع للقطن الطبى وتوابعه ، إلى مصنع للكتان والدوبارة والحبال ، إلى مصنع للفانلات والجوارب ، إلى مصنع للمنسوجات الصوفية والبطاطين إلى غير ذلك من مصانع أخرى مستقل بعضها عن بعض ، إلا أنها تجتمع كلها معاً داخل سور واحد وتحت إدارة واحدة. وقد لوحظ فى كل منها الانسجام التام بين قوتها الإنتاجية جميعاً .

ويكفى للدلالة على أهمية هذه المؤسسة فى ناحية الاقتصاد القومى أنها تساهم بنحو ٤٠ ٪ من حاجة الاستهلاك المحلى وهى تستهلك فى العام نحو نصف مليون قنطار من القطن الخام ومن الصوف نحو عشرين ألف قنطار و يبلغ إنتاجها من غزل القطن نحو سبعة عشر مليون كيلو ومن المنسوجات أكثر من ٨٥ مليون ياردة منها نحو عشرين مليون ياردة من الأقمشة المطبوعة . هذا عدا كميات عظيمة من غزل الصوف ومنسوجاته وغزل الكتان والملابس الداخلية والقطن الطبى .

و إن ما أفادته البلاد من وراء قيام هذه الشركة ظاهر ملموس ، فبالرغم مما يحيط بالشركة من ظروفها الاستثنائية ومصاعبها الخاصة الكثيرة الناتجة عن الحرب فانها قد قامت بواجبها القومى نحو تموين البلاد ، و بخاصة نحو الطبقات الفقيرة ، قانعة بربح لايزيد ، بالنسبة لإنتاجها الحالى ، على ما كانت تربحه قبل الحرب ، بالنسبة لإنتاجها وقتذاك . وقد ضاعفت الشركة مجهوداتها بمواصلة العمل ليل نهار دون انقطاع مما اضطرها إلى زيادة الاستهلاكات والاحتياطيات التى يمكن الاعتماد عليها بعد الحرب لاستبدال الماكينات المنهوكة بماكينات حديثة ، وللقيام بإصلاح شامل لجميع ما فيها من آلات وأدوات . وقد أعدت الشركة فعلا العدة لاستبدال الجزء الأكبر من آلات مصانعها بمعدات أحدث صنعاً وأوفر إنتاجاً فانتهت إلى اتفاق مع أكبر شركات صناعة آلات الغزل والنسج يحقق المبادرة فى تنفيذ برنامج التجديد الذى وضعته الشركة .

* * *

ومنذ سنة ١٩٤٠ تحسن المركز المالى للشركة تحسناً عظيماً . وازدادت دعائمها ثباتاً . وقد استطاعت أن تستقطع من أرباح السنوات الأخيرة أقصى ما يمكن استقطاعه لاستهلاك قيم الأصول الثابتة بسبب الإجهاد الكبير الذى أصابها . كما استطاعت أن تدخر من فائض الأرباح ما يساعدها على إصلاح معدات مصانعها وتجديدها خصوصاً وقد أدخل الكثير من التحسينات الحديثة على آلات النسيج .

ويدل على التحسن الكبير الذى طرأ على مركز الشركة تحول حسابها المدين لبنك مصر بمبلغ ٢ر٧٩٣ر٠٤٥ جنيهاً فى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٩ إلى دائن بحوالى مليونين من الجنيهات فى آخر سبتمبر سنة ١٩٤٥ . وهى فى الوقت ذاته استهلكت من قيمة سنداتها نحو ٢٣٦ر٥٨٠ جنيهاً وسددت رصيد السلفة الصناعية بأكمله وقدره ١٢٨ر٠٠٠ جنيه . هذا مع ملاحظة أن لديها من الخامات ومواد الصناعة ما تزيد قيمته على أربعة ملايين من الجنيهات .

وتملك الشركة الآن نحو ٣٢٥ فداناً أقيمت مبانى المصانع الحالية على ٤٥ فداناً منها وخصص للمرافق العامة ٥٠ فداناً ولقرية العمال وملحقاتها ٦٥ فداناً .

ويقوم بالعمل فى هذه الشركة نحو سبعمائة موظف و ٢٥ ألف عامل . وتبلغ جملة المرتبات والأجور حوالى مليون ونصف مليون جنيه فى السنة — وقد تدرب هؤلاء العمال فنياً على صناعات جديدة وتوفر لهم ولعائلاتهم مورد رزق لم يكن مهيئاً لهم من قبل .

وإن إقامة هذا العدد الكبير فى منطقة واحدة — لم تكن من قبل معدة لمثل هذا الجيش — قد أثارت فى الواقع مسألة خطيرة هى مسألة إسكانهم فى مساكن تتوفر فيها الشروط الصحية الضرورية . فعملت الشركة على توفير كل ما يكفل لهم تحسين صحتهم ومأكلهم ورفع مستواهم الخلقى والاجتماعى . فوضعت لذلك برنامج مشروعات تم درسها وخصصت لتنفيذها أموالا كافية وقد نفذ بعض هذه المشروعات فعلا وتعمل الشركة على تنفيذ الباقى منها تدريجاً . فقد أنشأت بالاشتراك مع الحكومة ،

قرية صحية لسكنى العمال تتسع الآن لنحو ثلاثة آلاف عامل مع عائلاتهم أى لنحو تسعة آلاف نفس . وقد احتاطت للتوسع فاشترت من الأرض بجانب القرية مايسمح لها بتوسيعها إلى الحد الذى يمكنها من إسكان نحو عشرة آلاف عامل مع عائلاتهم أى لنحو ثلاثين ألف نفس .

كذلك أقامت الشركة مستشفى للأمراض الصدرية يسع نحو ٣٠٠ سرير لخدمة سكان المحلة الكبرى وما يجاورها من القرى . وفضلا على مساهمتها فى مستشفى الحميات المزمع إنشاؤه فى هذه المدينة تقوم الآن ببناء وحدة صحية مستقلة لعمالها كما شرعت فى إعداد المطاعم الكبيرة لتقديم الغذاء الصحى للعمال وفى إنشاء الساحات الرياضية والنوادى ونحوها من المشروعات الاجتماعية النافعة .

وسيكون من وراء تنفيذ هذه المشروعات تحسين بيّن فى حالة العمال الصحية والاجتماعية ، وتحسين كبير لمدينة المحلة الكبرى نفسها .

* * *

وأنه ليسرنا أن نسجل بكل فخار ذلك الشرف العظيم الذى أضفاه مليك البلاد على هذه المؤسسة الناهضة إذ آثر مصانعها بزيارة مباركة فى سنة ١٩٤٤ اختار لها يوم ذكرى تولى جلالته سلطته الدستورية فكانت لفتة من لدن الفاروق العظيم حملت فى ثناياها أسمى معانى العطف والتشجيع للصناعة المصرية وللقائمين عليها . لا سيما وأن هذه الزيارة السعيدة لم تكن الأولى بل كانت للمرة الثانية .

كذلك حظيت هذه المؤسسة بزيارة ملوك ورؤساء بعض بلدان الشرق الشقيقة .

٢

شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع

من القطن المصرى

مصانع كفر الدوار

يعتبر قيام هذه الشركة استكمالا لحلقة هامة وضرورية فى سلسلة صناعة الغزل والنسج فى مصر كما يعتبر فى الوقت ذاته تكملة للرسالة التى بدأتها مصانع المحلة الكبرى إذ اختصت شركة كفر الدوار بإنتاج خيوط من الغزل الرفيع ومنسوجات رفيعة خام لم تنتجها من قبل شركات الغزل والنسج فى هذه البلاد .

وبينما كان رجال « بنك مصر » يفكرون فى التقدم بصناعة الغزل والنسج خطوات جديدة للوصول إلى إنتاج غزل رفيع لإمكان نسج أصناف من الأقمشة القطنية أرقى مما تنتجه المصانع القائمة ، إذا « بجماعة صباغى برادفورد » العريقة فى الصباغة يعتزمون إنشاء مصانع مماثلة تقوم بالغزل والنسج والصباغة معاً .

عند ذلك قامت المفاوضات بين الفريقين وانتهت إلى الاتفاق على أن تنشىء « جماعة صباغى برادفورد » شركة فى مصر للصباغة وأن ينشىء « بنك مصر » شركة أخرى للغزل والنسج الرفيع يكون انتاجها كله وقفاً على الشركة الأولى لتبييضه وصباغته وطبعه وتجهيزه نهائياً للسوق .

وقد وضع الحجر الأساسى لمصانع « شركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصرى » فى كفر الدوار يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٨ وصدر المرسوم الملكى بتأسيسها فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٨ برأس مال قدره ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه زيد بعد ذلك إلى

٥٠٠ر٠٠٠ جنيه . كما أنشأت «شركة صباغى البيضا» مصنعاً للتبييض والصباغة فى جهة البيضا على بعد سبعة كيلو مترات من مصانع كفر الدوار . وتوثيقاً للعلاقة بين الشركتين ساهمت كل منهما بما يوازى ٢٠ ٪ من رأس مال الأخرى .

وقد أعد كل شىء فى شركة كفر الدوار على أساس التجارب التى اكتسبت فى مصانع المحلة الكبرى فأوصت منذ البداية على أحدث الآلات والماكينات من الأنواع الأوتوماتيكية — وهى آخر ما أخرجته الصناعة ابتكاراً وجودة ووفرة إنتاج . غير أن الحرب الأوربية أعلنت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ولم تكن الشركة قد استوردت كل حاجتها من الآلات والماكينات خصوصاً الآلات الكهربائية التى ابتاعتها من المصانع الألمانية والسويسرية. فسعت سعياً حثيثاً لاستكمالها من البلدان المفتوحة . وبعد بذل مجهودات كثيرة أمكن الحصول على مثيلها من أمريكا وانجلترا فى أقصر وقت وبذلك حلت مشكلة معقدة كان يخشى معها أن يتعطل إنشاء هذه المصانع طول مدة الحرب فتحرم البلاد من كميات كبيرة من المنسوجات هى فى أشد الحاجة إليها . وقد تم استعداد هذه المصانع وبدأت باكورة الإنتاج فى أول مارس سنة ١٩٤٠ أى قبل أكثر من سنة من الموعد المقرر — وكانت هذه الباكورة تمتاز على الأقمشة التى تماثلها مما يرد من الخارج وذلك بشهادة كثير من الخبراء الفنيين الذين زاروا مصانع الشركة وأعجبوا بمنتجاتها الدقيقة إلى حد اعتبارها فى الصف الأول بين المصانع التى من نوعها فى العالم .

وقد لوحظ فى تنفيذ مشروع هذه الشركة أن تكون مساحة الأرض التى يقوم عليها كافية منذ البداية لكل توسع يمكن أن يتحقق فى المستقبل . فاشترت الشركة نحو مائتى فدان زيدت الآن إلى ٢٤٠ فداناً . وأقيمت المصانع الحالية على نحو ٦٠ فداناً منها . وروعى فى تصميمها إمكان التوسع دون أن تفقد شيئاً من تناسقها ونظامها .

وقد أوفدت الشركة إلى المصانع الإنجليزية المختصة بهذا النوع من الصناعة

ثلاثة وسبعين شابا مصريا ممن تخرجوا فى المدارس الصناعية وسبق لهم العمل فى مصانع المحلة الكبرى ، فأتموا جميعاً مرانهم وتدريبهم وتخصصوا فى كل عمليات هذه الصناعة وعادوا لمصر فاشتركوا بأنفسهم فى تركيب ما كان قد وصل من الآلات والماكينات إلى مصانع الشركة . وكان لذلك أثره البالغ فى البدء توًّا بإنتاج سريع دون إنفاق وقت طويل فى التجارب .

ويقوم بالعمل فى هذه الشركة نحو ٣٥٠ موظفاً و ٥٠٠٠ عامل وتبلغ جملة المرتبات والأجور السنوية حوالى اربعمائة ألف جنيه .

وتسعى الشركة جاهدة للعمل على استقرار الحياة المعيشية فى منطقة المصانع ، فأعدت برنامجاً لمشروعات صحية واجتماعية نفذت بعضها وهى جادة فى استكمال الباقى منها . فقد شيدت عدداً من المساكن الصحية المزودة بالمياه النقية والكهرباء ،وخصصت كلا منها للطبقة التى تلائمه : من منازل للمديرين والوكلاء إلى عمائر للموظفين ورؤساء العمال إلى مساكن للعمال الذين أنشأت لهم حمامات خاصة تجرى فيها المياه الساخنة . كما أعدت مطعماً صحيا يقدم فيه غذاء كامل فى الوجبات الثلاث ، فلاقى إقبالا كبيراً حتى ضاقت أرجاؤه بقاصديه ولذلك شرعت الشركة فى إنشاء مطعم فسيح على أحدث طراز وأصح نظام يتسع لإطعام ١٥٠٠ عامل فى آن واحد . وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المحبوب فوضع بيده الكريمة الحجر الأساسى لهذا المطعم عند تشريفه مصانع الشركة بزيارته المباركة يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وقد قارب العمل على الانتهاء من إعداد هذا المطعم الجديد ليكون أكبر وأحدث مطعم من نوعه فى مصر .

كذلك عنيت الشركة كل العناية بصحة موظفيها وعمالها وحرصت على توجيههم التوجيه الصالح فى أوقات الفراغ ، فخصصت مساحة فسيحة لإنشاء ملعب كبير للعمال وأقامت داراً للسينما ونادياً رياضياً وشجعت على تكوين الفرق لمختلف الألعاب .

كما اعتزمت إنشاء عيادة خارجية خاصة لمعالجة العمال وأفراد أسرهم . وساهمت فى بناء مصحة للأمراض الصدرية فى دمنهور .

* * *

أما من ناحية الإنتاج فقد قامت الشركة ، بالرغم من ظروف الحرب ، بتأدية رسالتها الوطنية على خير وجه، فاستمر إنتاجها آخذاً بأسباب الزيادة عاماً بعد عام حتى أربى فى سنة ١٩٤٥ على ٤٦٠٠ طن من خيوط الغزل ، و٣٤ مليون ياردة من المنسوجات ، ومما يجدر ذكره أن جملة الأقمشة على اختلاف أنواعها التى أمدت بها الشركة السوق المحلية بلغت أكثر من ١٤٠ مليون ياردة خلال فترة الحرب . وذلك فضلا عن تموين سوق الغزل بالخيوط القطنية الرفيعة التى تشتد الحاجة إليها .

ويلاحظ أن الشركة قد درجت منذ إنشائها على إنتاج أصناف معينة من الأقمشة التى لم تكن تصنع فى مصر . وقد كان لمتانة وجودة هذه المنسوجات ولإتقان تجهيزها وصباغتها فى مصانع الزميلة « شركة صباغى البيضا » أثره البالغ فى إقبال جمهور المستهلكين عليها إقبالا كبيراً .

وتدل نتائج أعمال الشركة من الوجهة المالية على النجاح الكبير . إذ استطاعت فى السنة الأولى من بدء العمل أن توزع على المساهمين أرباحاً قدرها ٨ ٪ من رأس المال ، وهى حالة نادرة جداً ، ثم زاد معدل أرباح الأسهم إلى ١٢ ٪ فى سنة ١٩٤٢ وإلى ٢٠ ٪ فى كل من سنتى ١٩٤٣ و ١٩٤٤

ولا ريب فى أن ما وصلت إليه هذه الشركة من نجاح ملموس مرجعه إلى توخى سياسة الحكمة والتبصر بتوفير حاجة المصانع من المواد والخامات وغيرها قدر المستطاع وإلى ما بذل ويبذل من جهود فى زيادة الإنتاج والمحافظة على مستواه العالى .

* * *

و إن منطقة كفر الدوار والبيضا التى يراها المسافر فى طريقه إلى الإسكندرية تتيه عجباً بحركتها وعمرانها ، حيث تتحول فيها الأنواع الجيدة من القطن المصرى إلى منسوجات جميلة رائعة .

وقد اتضح الآن بجلاء مدى نجاح هذه الشركة ومدى ما أدته للاقتصاد القومى من نفع جزيل . الأمر الذى شجع مجلس الإدارة على استكمال البرنامج المرسوم لمشروعها والذى يسمح لها بمضاعفة إنتاجها الحالى فتعاقدت مع أكبر شركات آلات الغزل والنسج على توريد المعدات اللازمة للتوسيع الذى نرجو أن يتم إنجازه قريباً . مع العلم أن المبانى اللازمة له قد أوشكت على الانتهاء .

٣

شركة مصر لنسج الحرير

سابقاً : عبد الفتاح اللوزى بك

تأسست هذه الشركة فى أواخر أغسطس سنة ١٩٢٧ برأس مال قدره عشرة آلاف جنيه مصرى . زيد بعد ذلك على عدة دفعات حتى بلغ أخيراً ٢٥٠ ألف جنيه . وذلك تبعاً للتوسع الذى أدخلته الشركة على مصانعها . حتى غدت أحدث وأكبر مصانع الحرير فى البلاد . فقد أعادت إنشاء مصنعها بدمياط ثم أقامت مصبغة ومطبعة جديدتين بجهة حلوان . كما أعدت الآن برنامجاً للتجديد والتوسع وشرعت فى تنفيذه حتى تسير جنباً إلى جنب مع التقدم والابتكار فى وسائل صناعة الحرير الحديثة .

وقد لقيت الشركة منذ إنشائها نجاحاً كبيراً فإن جميع منتجاتها من الحرائر الطبيعية والصناعية — وهى تكفى لسد جزء كبير من حاجة السوق المحلية — قد امتازت بالجودة والمتانة إذ تضارع ما تنتجه أحسن المصانع الأجنبية مما أكسبها سمعة طيبة بفضل جهود القائمين على إدارة هذه الشركة الذين توفرت لديهم الخبرة الصناعية التامة .

ويبلغ عدد العمال والموظفين الذين تستخدمهم الشركة فى مصانعها وفى مصبغتها ومطبعتها نحو الألفين .

ومنذ سنة ١٩٣٧ بدأ النجاح العظيم فى أعمال الشركة فقد بدأ إنتاجها يزيد تدريجاً إلى أن تضاعف مدة الحرب نتيجة لإتقان الصناعة ولقلة الوارد من الخارج .

ولما أصبح من المتعذر — خلال الحرب — استيراد ما يلزم الشركة من الخامات والمواد بعد أن نفد معظم ما كانت قد ادخرته من قبل . وجدت من المصلحة تخصيص عدد كبير من الأنوال لتشغيل أقمشة قطنية ممتازة من الغزل الذى تقدمه لها شركتا مصر للغزل والنسج بكفر الدوار والمحلة الكبرى . فمونت السوق بأقمشة رفيعة أنيقة مصنوعة من غزل قطن حريرى من أجود أنواع القطن المصرى استعاضت بها البلاد عمّا انقطع وروده من الخارج .

وقد صحب التحسن فى أعمال الشركة — خصوصاً فى السنوات الأخيرة — توطيد مركزها المالى حتى لقد سمحت وفرة أرباحها بتوزيع أرباح مجزية على مساهميها وبتكوين الاحتياطيات الضرورية .

هذا وبعد أن كان حساب الشركة مديناً لبنك مصر فى آخر سنة ١٩٣٩ بأكثر من ٢٥٠,٠٠٠ جنيه استطاعت الشركة فى السنوات التالية أن تسدد هذا المبلغ الكبير كما سددت رصيد السلفة الصناعية وقدره ٢١,٣٤٧ جنيهاً وأصبح لديها من الأموال الحاضرة فى آخر سنة ١٩٤٤ أكثر من ستمائة ألف جنيه .

٤

شركة مصر لحليج الأقطان

تأسست هذه الشركة فى سنة ١٩٢٤ برأس مال قدره ثلاثون ألف جنيه مصرى زيد بعد ذلك على دفعات حتى بلغ ٢٥٠ ألف جنيه فى سنة ١٩٢٩ — كما عقدت الشركة سلفيات صناعية بلغت جملتها فى سنة ١٩٣١ مائة وخمسين ألف جنيه .

وبدأت الشركة أعمالها فى محلج واحد بمغاغة ثم كانت زيادة رأس المال وعقد السلفيات، كما تقدم، بقصد شراء وتأسيس محالج جديدة حتى أصبح لدى الشركة تسعة محالج فى البلاد الآتية :

فى الوجه البحرى : المنصورة — المحلة الكبرى — بنها

فى الوجه القبلى : الوسطى — الفيوم — طامية — مغاغة — جرجا — بنى قرة

وهو أكبر عدد من المحالج تملكه شركة واحدة فى القطر المصرى . وهذه المحالج كلها مجهزة بأحدث العدد والآلات كما يوجد بمحلجى المنصورة والواسطى مكبسان بخاريان

ويستدل على نمو أعمال الشركة من مقارنة كمية الأقطان التى حلجتها عاماً بعد عام . ويكفى أن نذكر أنها كانت فى موسم ١٩٢٤ / ١٩٢٥ نحو ٤٤٨٥٠ قنطاراً ثم بلغت فى موسم ١٩٤٤/١٩٤٥ نحو ٦٦٥ ألف قنطار ، أى ما يزيد نحو ١٥ مرة على ماحلجته فى الموسم الأول — هذا مع العلم بأن متوسط ما كانت تحلجه الشركة سنوياً حتى موسم ١٩٤١ / ١٩٤٢ يبلغ نحو تسعة فى المائة من المحصول العام للقطن وقد

تجاوزت هذه النسبة فى الثلاثة مواسم الأخيرة إذ تراوحت بين ١١ ٪ و ١٤٫٣ ٪ وذلك بالرغم من وقف العمل بمحلجى بنى قرة وجرجا بسبب منع زراعة القطن فى هذه المنطقة .

وقد اعترض الشركة بسبب ظروف الحرب بعض الصعوبات وأهمهـــا زيادة المصروفات ونقص المحصول إلى النصف ولكنها لم تترك باباً إلا طرقته لضغط مصروفاتها ولتنمية إيراداتها ولاستنباط مواردجديدة فتمكنت من تشغيل المكبسين البخاريين فى المنصورة والواسطى لكبس أقطان اللجنـة المشتركة لشراء القطن وغيرها من العملاء والمصدرين ، وبلغ ما كبس فى موسم ١٩٤٢ / ١٩٤٣ حوالى مائتى ألف قنطار وفى موسم ١٩٤٣ — ١٩٤٤ نحو مليون وخمسين ألف قنطار . وقد أقبل المصدرون على كبس أقطانهم فى هذين المكبسين نظراً لما لمسوه من نتائج مرضية .

وقد تعاونت هذه الشركة مع « شركة مصر لتصدير الأقطان » على شراء القطن اللازم لشركتى مصر للغزل والنسج بالمحلة الكبرى وكفر الدوار فكان لهذا التعاون أثره المحمود فى تحقيق المصالح المتبادلة بين شركات « مصر » التى تشتغل بصناعة وتجارة وحلج الأقطان .

ومما يجدر ذكره أن الشركة قد استطاعت سداد رصيد السلفيات بالكامل قبل مواعيد استحقاقها بنحو سبع سنوات . كما أنها قد استهلكت قيم أصولها الثابتة على أسس سليمة وقامت بالترميمات والإصلاحات الضرورية للمبانى والآلات . وتمكنت فى الوقت ذاته من توزيع أرباح على مساهميها بمعدل ١٠ ٪ ، ١٢ ٪ ، ١٥ ٪ فى المواسم الثلاث الأخيرة على التوالى .

٥

شركة مصر لتصدير الأقطان

(لندمان سابقاً)

تأسست هذه الشركة فى سنة ١٩٣٠ برأس مال قدره مائة وعشرون ألف جنيه زيد بعد ذلك إلى مائة وستين ألف جنيه . وقد اشترت محل « لندمان » الذى كان من أكبر مصدرى القطن فى مصر وله عملاؤه العديدون فى أوربا . فتابعت الشركة أعمال هذا المحل فى نطاق أوسع وتبوأت مركزها اللائق بين بيوت التصدير الكبرى، غير أن نشاطها قد تأثر بظروف الحرب وما ترتب عليها من تعذر التصدير إلى الخارج وعدم تمكن الشركة من تحصيل مبالغ طائلة بلغت حوالى المائة ألف جنيه كانت تستحق لها لدى عملائها فى بعض البلاد التى اشتركت فى الحرب . هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أُسندت مهمة شراء القطن المصرى داخل البلاد بأسعار محددة إلى اللجنة المصرية البريطانية المشتركة ثم إلى اللجنة المصرية .

على أنه كان من نتيجة تنسيق الجهود فى شركات « مصر » وتضامنها لتحقيق الصالح المشترك أن تعاونت شركتنا، بموظفيها المدربين، مع «شركة مصر لحليج الأقطان» على تدبير حاجة شركتى مصر للغزل والنسج بالمحلة الكبرى وكفر الدوار ويبلغ استهلاكهما السنوى ما يربو على نصف مليون قنطار من القطن . وجاءت النتائج مرضية للجميع .

وقد أثمرت جهود الشركة فتحققت لها أرباح مكنتها من استهلاك الديون المشكوك فى تحصيلها ومن توزيع حصة مجزية على مساهميها .

٦

شركة مصر للكتان

تأسست هذه الشركة فى سنة ١٩٢٧ برأس مال قدره عشرة آلاف جنيه واشترت مصنعاً للكتان بشبرا أدخلت عليه الكثير من التعديل والتحسين . إلا أنه ضاق عن كفاية أعمالها بعد أن اتسع نطاقها ، فانتقلت إلى جزيرة القيراطيين بجهة امبابه حيث أقامت مصنعاً جديداً نقلت إليه آلات مصنع شبرا ، وأضافت إليها معدات أخرى ، وبدأت العمل فيه من سنة ١٩٣٤ ، وزادت الشركة من رأس مالها حتى بلغ خمسة وأربعين ألف جنيه .

وقد صادف هذه الشركة منذ البداية هبوط أسعار الكتان بصفة عامة ، وشكوى الغزالين فى الخارج من رتب الكتان المصرى بصفة خاصة — الأمر الذى دعا الشركة إلى توجيه العناية بفرزه وتصنيفه ، مع انتقاء البذور الجيدة للتقاوى . وقد أثمر ذلك فى تحسين الانتاج وارتفاع رتبه . واتخذت الشركة لها فرعاً فى بلچيكا يقوم بفرز ما يرسل إليه و بتنظيفه ثم بتصريفه فى السوق هناك . وواصل هذا الفرع عمله على هذا النحو منذ سنة ١٩٣٥ . حتى جاءت الحرب فحالت دون مواصلة العمل فيه وخاصة بعد اجتياح بلچيكا .

ومنذ أن بدأت الحرب اشتد الطلب على الكتان عموماً فزاد الإقبال على زراعته فى مصر ، وتبع ذلك زيادة كبيرة فى أعمال الشركة تتضح من مقارنة المساحات التى تعاقدت على زراعتها . فبينما كانت فى موسم ١٩٣٩ / ١٩٤٠ نحو ٢٨٠٠ فدان زادت فى موسم سنة ١٩٤٠ / ١٩٤١ إلى نحو ٨٢٥٠ فداناً ، وتضاعفت

فى موسم ١٩٤١ — ١٩٤٢ فبلغت أكثر من ١٩ ألف فدان . ولم يكف التوسع العظيم فى مصنع القيراطيين — حتى مع الاستعانة بمعاطن مصنع شبرا القديم بعد إصلاحها — لمقابلة هـذه الزيادة الـكبيرة ، فأقامت الشركة مصنعاً جديداً وسط مديرية المنوفية بجهة كمشيش على الترعة الباجورية ، وذلك رغم ما صادفتـه فى إنشائه من صعوبات بسبب ظروف الحرب .

ومن ناحية السياسة الزراعية ، رأت الشركة أن تتجنب الزراعة بنفسها ولحسابها فتركت هذا العمل للمزارعين الذين يعنون عناية شديدة تحت تأثير صالحهم الخاص . وتعاقدت معهم على تزويدهم بالبـذور المنتقاة التى تقوم هى بتنظيفهـا و بفحصها لدى وزارة الزراعة ، كما تستورد كميات من البذور الأجنبية للإكثار . وفضلا عن ذلك فإنها تمد الزراع بالأسمدة و بالسلف معاونة لهم على تدبير تـكاليف الزراعة ، كما لا تغفل عن إرشادهم عملياً للمحافظة على نوع المحصول و إنتاجه بحالة جيدة تساعد على تصنيع شعر الـكتان المصرى الذى نال سمعة حسنة فى الأسواق الخارجية .

ومما يستحق الذكر أن الشركة لم تنفرد وحدها بما تجنيه من ربح ، بل قد أشركت معها الزراع فى ارتفاع الأسعار فتعاقدت معهم على شراء قش الـكتان بأسعار توالت زيادتها موسماً بعد آخر حتى بلغت أربعة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب ، ذلك بأن إدارة الشركة قدسارت منذسنة ١٩٤٠ على سياسة التعاقد مقدماً على بيع الإنتاج بسعر معين ، و بذلك حددت الأساس الذى تعاقدت بمقتضاه على شراء محصول القش من عملائها الزراع ، فأمنت عواقب تقلب الأسعار وأفادت عملاءها وغيرهم ممن أقبلوا إقبالا كبيراً على زراعة الـكتان .

وكان من نتيجة الزيادة العظيمة فى حركة العمل فى موسم ١٩٣٩ — ١٩٤٠ إلى جانب الارتفاع فى الأسعار أن تحقق للشركة ربح كبير . إلا أن ما تراكم عليها من خسارة مستمرة ، منـذ إنشائها إلى إعلان الحرب ، وما ترتب على ذلك

من عدم استطاعتها فى ماضيها إجراء الاستهلاكات الضرورية والاحتياطات اللازمة ، كل ذلك كان سبباً فى تخصيص أرباح الموسم المذكور جميعها لتغطية الخسارة القديمة ولإجراء الاستهلاكات والاحتياطات الضرورية . وكان من نتيجة نجاح موسم سنة ١٩٤٠ / ١٩٤١ أن استطاعت الشركة أن توزع على مساهميها ستين قرشاً عن كل سهم (أى بواقع ١٥٪) ؛ وهذه هى المرة الأولى منذ إنشائها التى توزع فيها ربحاً للمساهمين .

وفى موسم ١٩٤١ / ١٩٤٢ ظهرت نتائج السياسة التى كان قد رسمها مجلس الإدارة فبلغت أرباح الشركة نحو ٥٣ ألف جنيه وُزع منها على المساهمين حصة بواقع ١٥٪ كالموسم الذى قبله ، وخصصت للاستهلاكات غير العادية ١٥ ألف جنيه عدا ١٠ آلاف جنيه لاحتياطى الطوارئ .

إلا أنه لسوء الحظ لم تصادف الشركة مثل هذا الانتعاش فى المواسم التالية بل تكبدت خسائر جسيمة نظراً لأن اللجنة البريطانية وهى المشترية الوحيدة حددت للكتان أسعاراً هى أقل من تكاليف الصناعة وفرضت فوق ذلك شروطاً قاسية للتسليم فحدّ ذلك كثيراً من الرغبة فى زراعة الكتان وبالتالى من نشاط هذه الشركة . وسبب لها ولجميع شركات الكتان فى مصر خسارة كبيرة .

٧

شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت

اشترى بنك مصر فى أواخر سنة ١٩٣٧ معصرة للزيوت فى بنى قرة . وأدارها حتى نوفمبر سنة ١٩٣٨ ، عند ما تمّ تكوين هـذه الشركة برأس مال قدره ثلاثون ألف جنيه ، فآلت إليها تلك المعصرة وتولت استغلالها .

وقد جاءت نتيجة هذا الاستغلال غير مشجعة لعدة أسباب. (أولا) لأن المنافسة شـديدة جداً بين شركات الزيوت فى مصر نظراً لـكثرتها ولزيادة انتاجها عن حاجة السوق المحلية . و (ثانياً) لأن مواقع مصانع الشركات الأخرى ملائمة سواء للإنتاج أو للتصريف المحلى أو للتصدير للخارج ؛ إذ تقع كلهـا فى الوجه البحرى حيث تتوفر البذرة الغنيـة بالزيوت مع سهولة المواصلات ، بخلاف معصرة بنى قرة التى انفردت بموقعها البعيد فى أقاصى الصعيد . ولذا كانت تكاليف التشغيل ونفقات النقل إلى القاهرة والإسكندرية مرتفعة نسبياً، ولا يمكن بحال — وسط سوق حرة — أن تغطى الإيرادات هذه التكاليف .

وفى سبيل إصلاح هذه الحال أقامت الشركة معصرة جديدة فى المنصورة بدأت عملها فى مارس سنة ١٩٤٠ . وعاونت ظروف الحرب الأخيرة على تحسين الحال نظراً لانقطاع الوارد من الزيوت من جهة ، ولزيادة الإقبال على استعمال الزيوت والـكسب فى أغراض شتى من جهة أخرى . ومما دعا إلى إعادة تشغيل معصرة بنى قرة بعد أن تقرر وقف العمل فيها للبحث إما عن بيعها أو نقلها إلى موقع ملائم .

وكانت نتيجة هـذا التحول فى ظروف العمل بالشركة أن تحققت لها أرباح بتـداء من موسم ١٩٤١ بعـد أن كانت خسائرها فى المدة السابقة تزيد على ضعف رأس مالها بالكامل .

وإزاء ما كانت ترجوه إدارة الشركة من رواج فى تلك الظروف لم تدخر وسعاً فى توفير البذرة بأسعار مناسبة وجاهدت فى الوقت ذاته بالرغم مما تلاقيه من صعوبات شتى لتدبير الخامات الأخرى وباقى المواد اللازمة لهـذه الصناعة . فتيسر للشركة زيادة إنتاجها الأمر الذى مكنها من المساهمة بنصيب وافر فى تموين البـلاد بالزيوت والـكسب فى الوقت الذى تحس فيـه بحاجتها الماسة لهذه المواد الأساسية . يدل على ذلك اطراد الزيادة فى مبيعات الشركة : فقد كانت قيمتها فى موسمى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ معاً ١٥٤٫٩٢٩ جنيهاً فوصلت فى موسم ١٩٤٥ إلى ٣٧٩٫٣٤٤ جنيهـاً .

ولهذا تحققت للشركة أرباح مكّنتها من توزيع حصة على مساهميها ، لأول مرة منـذ تأسيسها ، بواقع ١٥ ٪ عن كل من سنتى ١٩٤٢ و ١٩٤٣ ، وبواقع ٢٠ ٪ عن سنة ١٩٤٤ هـذا فضلا عن تكوين الاحتياطى القانونى وقدره ٨٣١٠ جنيهات واحتياطى خاص بلغ خمسين ألف جنيه لتواجه به ظروف ما بعد الحرب باطمئنان .

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن ما تنتجه الشركة من زيوت مكررة (زيت «الملك» والزيت « الممتاز ») تضارع أجود الزيوت التى تنتجها الشركات العريقة فى هـذه الصناعة .

وكانت الشركة قد درست مشروع اسـتخراج الزيوت بطريقة الامتصاص — وهى أحدث الطرق — واشترت فعـلا الآلات الخاصة بهـذا المشروع . إلا أن ظروف الحرب قد حالت دون تنفيذه .

٨

شركة مصر للملاحة البحرية

تأسست هذه الشركة فى يناير سنة ١٩٣٤ برأس مال قدره مائة ألف جنيه مصرى وكان الغرض من تأسيسها فى أول الأمر نقل الحجاج المصريين بعد أن حصلت « شركة مصر للنقل والملاحة » من الحكومة المصرية فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٢ على امتياز بذلك ثم انتقل هذا الامتياز إلى هذه الشركة الجديدة بعد تأسيسها. فبدأت أعمالها فى موسم ١٩٣٤ بالباخرة « زمزم » ثم ضمت إليها فى موسم ١٩٣٥ الباخرة « الكوثر » .

ونظراً لأهمية النقل البحرى رأت الشركة أن يمتد نشاطها إلى نقل البضائع والركاب بين مختلف البلدان . فاشترت عدداً من الوحدات أهمها البواخر الآتية :

الباخرة	الحمولة بالطن		تاريخ الشراء
	الكلية	الصافية	
١) زمزم	٨٢٩٩	٥١٦٥	١٣ يونية سنة ١٩٣٣
٢) النيل	٧٧٦٩	٤٧٠٢	٢٦ « « ١٩٣٣
٣) الفسطاط	٥٢١٩	٣٢٢٢	٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣
٤) عرفات	٤٤٥٢	٢٦٩٦	٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣
٥) كوثر	٧٧٧٨	٤٧٢٣	٢٣ أغسطس « ١٩٣٤
٦) روض الفرج	٦٣٦٩	٤١٠٣	٢ يونيه « ١٩٣٨

وبذلك تمكنت الشركة من إنشاء خط منتظم للركاب بين مصر وجنوا ومارسيليا كما كانت بواخرها الخاصة بنقل البضائع تجوب البحر الأحمر إلى بور سودان وجدة وتمخر عباب البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلنطى إلى إنجلترا .

ورغماً من زيادة نشاط هذه الشركة فإن إيراداتها ، منذ تأسيسها، لم تكن لتوفى جميع نفقاتها . شأنها فى ذلك شأن جميع شركات الملاحة التى تعتمد دائماً على مساعدة الحكومات سواء بإعانات سنوية ظاهرة أو بإعفاءات خاصة أو بقروض بلا فوائد — ولذلك استمرت هذه الشركة إلى ما قبل الحرب تعتمد على إعانة سخية من الحكومة المصرية لإمكان استمرار نشاطها . وكان من نتائج ذلك أيضاً أنها لم توزع أرباحاً على مساهميها قبل سنة ١٩٤٠ .

وجاءت الحرب فأثرت فى أعمال الشركة تأثيراً عميقاً وغيرت فيها كل الأوضاع ، فقد قُيِّدت حرية الملاحة كما قُيِّد التصدير والاستيراد بأشد القيود . وترتب على كثرة البواخر التى أغرقت فى جميع البحار أن ارتفعت أجور الشحن البحرى وتبع ذلك ارتفاع كبير فى أثمان البواخر . واغتنمت الشركة هذه الفرصة فباعت بأسعار مرتفعة بعض وحداتها القديمة التى استعصى تشغيلها أو التى ثبت عدم صلاحيتها للاستعمال بعد الحرب نظراً لقدمها و بطء سرعتها كما أجّرت بعض القطع الأخرى للحكومة البريطانية بأجور مجزية .

وقد تحقق للشركة من وراء استغلال وحداتها العاملة استغلالا ناجحاً أرباح زادت على خمسين ألف جنيه فى سنة ١٩٤٠ ، ونحو ثمانية وسبعين ألف جنيه فى سنة ١٩٤١ . كما ربحت من بيع بعض وحداتها الأخرى ما جعل جملة أرباحها فى هاتين السنتين تبلغ قدر رأس مال الشركة مرتين ونصف مرة . فساعد ذلك أبّان أزمة « بنك مصر » ، فى أوائل الحرب ، على تغطية جزء كبير من العجز الذى ظهر وقتئذ فى ميزانيته فقد ساهمت فى هذا السبيل بمبلغ يقرب من أربعمائة ألف جنيه .

ولسوء الحظ اقترن تحقيق هذه الأرباح بفقد البواخر الآتية : —

(١) « زمزم » بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٤١ وكانت تشتغل لحساب الشركة متعاونة مع شركة اسكندرية للملاحة بين مصر وأمريكا .

و(٢) « الكوثر » بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٤٢ و (٣) « روض الفرج » بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٤٤ وكانتا مؤجرتين للحكومة البريطانية .

إلا أن أرباح الشركة فى سنة ١٩٤٢ قد هبطت إلى نحو ٣٠ ألف جنيه بسبب ما فات الشركة من التمتع بامتيازها الخاص بنقل الحجاج إذ حرمتها الحكومة منه بدون أى مبرر فى سنى ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤

وقد سعت فى سنتى ١٩٤٣ و ١٩٤٤ فاتفقت مع حكومات فلسطين وسوريا ولبنان فنقلت من حجاج هذه البلاد أكثر من ٢٤ ألف حاج استخدمت لنقلهم الباخرة روض الفرج .

هذا ولم يبق لدى الشركة من وحداتها الكبيرة شىء . غير أنها تتمتع الآن بمركز مالى متين إذ لديها من الأموال الحاضرة والمستثمرة فى أوراق مالية — ماتزيد جملته على ٦٣٠ ألف جنيه — ولذلك فالشركة قد أخذت أهبتها لوضع برنامج إنشائى جديد يمكنها من زيادة نشاطها فى المستقبل سواء فى الاستمرار على نقل الحجاج المصريين وغيرهم أو فى إنشاء خطوط منظمة للركاب والبضائع تصل مصر ببلاد الشرق العربى وتصلها بأوربا أيضاً . كما يبحث رجال الشركة مستعينين بآراء الفنيين والخبراء على أصلح البواخر لكل مهمة من هذه المهمات . وسيستتبع ذلك أيضاً ضرورة زيادة رأس مال هذه الشركة إلى الحد الذى يمكنها من تأدية هذه الرسالة مستقلة أو متعاونة مع من تستطيع المعاونة معهم من شركات الملاحة المصرية الأخرى .

٩

شركة مصر للنقل والملاحة

تأسست هذه الشركة فى سنة ١٩٢٥ برأس مال قدره أربعون ألف جنيه زيد بعد ذلك حتى أصبح مائة وخمسين ألف جنيه .

وقد رأى القائمون على أمرها أن يحصروا جهودهم منذ البداية فى أعمال النقل النهرى .

واقتنت الشركة عدداً من الوحدات النهرية بلغت فى سنة ١٩٣٩ حوالى الثمانين قطعة بين بواخر ورفاصات وصنادل ونحوها من أحدث طراز ومجهزة بمحركات قوية جعلتها بحق فى مركز ممتاز بين الوحدات الآلية التى تمخر عباب النيل . كما أقامت مخازن واسعة فى القاهرة — برملة بولاق — وفى الإسكندرية ، على ترعة المحمودية ، وجهزتها بشبكة من خطوط الديكوفيل لتسهيل النقل فى داخلها . وركبت أمامها على الميناء الآلات الرافعة لتيسير تفريغ البضائع وشحنها . و تعتبر هذه المخازن ومعداتها من أحسن أنواعها فى مصر .

كذلك شيدت الشركة ورشة ميكانيكية برملة بولاق وهى كاملة الاستعداد للقيام بجميع الإصلاحات اللازمة للصيانة . و يتبع هذه الورشة حوض جاف لرفع الوحدات عند الإصلاح .

ومعلوم أن صناعة النقل النهرى فى مصر محفوفة بالكثير من الأخطار والصعاب فمن عقبات ملاحية تعترض سير الوحدات فى جميع فصول السنة حتى فى أشد أوقات

الفيضان النيلى . إلى منافسة شديدة بين شركات الملاحة النهرية المتعددة و بينها جميعاً و بين السكك الحديدية والسيارات حتى هبطت أجور النقل إلى مستوى غير تجارى ولا معقول ولم يجن منه الجميع إلا الخسران .

ومنذ سنة ١٩٣٩ رؤى توحيد جهود هذه الشركة مع جهود شركة « لافلوفيال » فى استغلال صناعة النقل النهرى . فتم الاتفاق بينهما على أن يعمل أسطول كل منهما معاً تحت إدارة شركة المحاصة « مصر النهرية » بإشراف مجلس إدارة الشركتين . وأصبحت هذه الشركة كغيرها من شركات الملاحة النهرية تؤدى للبلاد أكبر الخدمات بالنظر إلى ما سببته الحرب من اشتداد الضغط على وسائل النقل و بخاصة لعدم قدرة السكك الحديدية وحدها على القيام بما تتطلبه حاجات الزراعة والتجارة والصناعة خلال تلك المدة .

ومع أن معظم نقليات شركة مصر النهرية كان فى زمن الحرب لحساب السلطات البريطانية فإنها قد تمكنت من القيام بنقل قسط كبير من مواد التموين والسماد . كما خصصت بعض الوحدات لنقل القطن لحساب بعض الهيئات والأفراد من عملاء الشركة.

ولهذا انتعشت أعمال الشركة وحصلت بعد قيام الحرب على أرباح مكنتها من استقطاع مبالغ كبيرة للاستهلاكات لدعم الشركة ولتثبيت أركانها . ومن توزيع حصة للمساهمين زادت من ٥ ٪ فى سنة ١٩٤٠ إلى ١٠ ٪ و١٢ ٪ و١٥ ٪ فى السنوات التى بعدها حتى سنة ١٩٤٤ على التوالى . كما أمكنها تسديد رصيد السلفة الصناعية بالكامل والحساب المدين لبنك مصر بتمامه وأصبح لديها فى نهاية سنة ١٩٤٤ نحو ٦٥ ألف جنيه من الأموال الحاضرة .

والآن وقد استنفدت الشركة ما كان لديها من المواد وقطع الغيار ونظراً للاجهاد الكبير الذى أصاب وحدات الأسطول إجهاداً يستوجب التجديد الشامل فإن مجلس إدارة الشركة يتدبر هذه الحالة بما هى جديرة به من العناية .

١٠

شركة مصر للطيران

نظراً لما وصل إليه الطيران فى العالم المتمدين من التقدم العظيم ولأهمية موقع مصر الجغرافى ومركزها الممتاز وسط طرق المواصلات الجوية الرئيسية بين أوربا والشرق وبينها وبين أفريقيا ، تأسست هذه الشركة فى سنة ١٩٣٢ برأس مال قدره عشرون ألف جنيه ، زيد فى سنة ١٩٣٣ إلى أربعين ألف جنيه . وفى سنة١٩٣٧ إلى ثمانين ألف جنيه .

وقد قامت الشركة بالدعاية الواسعة لحث المصريين على استعمال الطائرة فى أسفارهم ، كما أنشأت مدرسة لتدريب وتخريج الطيارين والمهندسين وعمال اللاسلكى المصريين ، ونظمت مواصلات هوائية تربط بلاد مصر الهامة بعضها ببعض حتى الخرطوم ، كما ربطت مصر بفلسطين والشام وبالعراق وتركيا .

وفى مستهل سنة ١٩٤٠ اغتنمت الشركة الظروف المواتية لتنفيذ برنامجها الذى وضعته عند التأسيس ، فجعلت الإدارة الفعلية فى يد المصريين بأن أسندت إليهم الواحد تلو الآخر قيادة طائراتها فى خطوطها المنتظمة واستغنت عن خدمة الكثيرين من الخبراء الأجانب بعد أن تكوّنت لديها طائفة مدربة تضطلع بالعمل وتتحمل المسئولية سواء من الطيارين أو المهندسين المصريين .

وإن استمرار هذه الشركة فى أعمالها وتوفيقها فى أداء مهمتها وتأدية رسالتها لبرهان على نجاح هذه المحاولة الموفقة . ونورد بعض الإحصائيات التى تدل دلالة واضحة على اطراد نشاط الشركة ونجاحها فى عملها سنة بعد سنة :

السنة	عدد الأميال	عدد الركاب بالميل	البريد بالكيلو
١٩٣٩	٨٤٢٤٧١	٢٨٥٨٠٥١	٦٨٧٥١
١٩٤٠	٦٩٩٤٢٧	٢٨٩٣٤٠٩	٧٠١٠٧
١٩٤١	٧٢٦٩٥٥	٣٨٧٢٢٦٧	٤٦٢٥٤
١٩٤٢	٧١٣٢٦٦	٤٣٧٦٨١٢	٥٢٨٢١
١٩٤٣	٨٤٥٣٩٢	٥٨٨٤٠٣٥	٣٠٥٣٤
١٩٤٤	١٠٢٣٤٣٠	٦٤٥٣٠٨٤	٢٨٠٨٣

وتُسيِّر الشركة حالياً الخطوط الآتية :

	عدد	
١ — القاهرة ، الاسكندرية وبالعكس	٣	رحلات يومياً
٢ — القاهرة ، المنيا ، أسيوط (ويمتد إلى الأقصر في فصل الشتاء)	٤	« أسبوعياً
٣ — القاهرة ، فلسطين وبالعكس	١	رحلة يومية
٤ — القاهرة ، بيروت «	١	« «
٥ — القاهرة ، دمشق «	٢	« أسبوعياً
٦ — القاهرة ، حيفا «	٢	« «
٧ — القاهرة ، قبرص «	١	« أسبوعية
٨ — خط الدلتا : القاهرة ، بورسعيد ، الإسكندرية ، القاهرة	٣	رحلات أسبوعية
٩ — خط الدلتا : القاهرة ، الإسكندرية ، بور سعيد ، القاهرة	٣	« «

وتعمل الشركة سنوياً على زيادة امتداد خطوطها لربط مصر بجميع بلاد الشرق الأوسط .

كذلك قامت طائرات الشركة ، خلال الحرب ، للسلطات العسكرية برحلات إلى إيران والهند والحجاز وعدن وتركيا وطرابلس الغرب والسودان وأوغندة وغيرها من البلاد البعيدة . فقدمت بذلك خدمات جليلة للسلطات الحربية المصرية والبريطانية .

أما ورش الشركة فهى :

١ — ورشة العمرة وتختص بالإصلاحات الكبيرة فى الطائرات وعمل العمرة السنوية لها وقد تيسر لعدد غير قليل من العراقيين والحجازيين التمرن على هندسة الطيران فى هذه الورشة .

٢ — ورشة الصيانة وتختص بالكشف الدورى على الطائرات والإصلاحات الصغيرة ومنها تخرج الطائرات للطيران على الخطوط .

٣ — ورشة المحركات وتختص بإصلاح الماكينات وعمل العمرة السنوية لها .

٤ — ورشة الكهرباء وتختص بجميع أعمال الكهرباء الخاصة بالطائرات .

٥ — ورشة الإنتاج وتختص بصنع مراوح لمحركات الطائرات وقطع غيار الماكينات وأجزاء الطائرة نفسها .

٦ — ورشة اللاسلكى وتختص بصيانة وإصلاح أجهزة اللاسلكى والتليفون اللاسلكى المركب فى الطائرات .

٧ — ورشة المعهد وتختص بجميع أعمال الصيانة والإصلاحات الجزئية والكلية لطائرات مدرسة الطيران .

٨ — ورشة الآلات الدقيقة وتختص بصيانة وإصلاح الأجهزة فى مكان القيادة فى الطائرات كأجهزة بيان الارتفاع وسرعة الطائرة وسرعة الريح ولفات المحركات وبيان الوقود وغيره .

وتغذى هذه الورش مخازن تحتوى على جميع القطع والأدوات اللازمة للاصلاح أو العمرة .

* * *

هذا والشركة تعد برنامجاً واسعاً لتجديد أسطولها ولادخال جميع التحسينات الحديثة التى اكتسبت من تجارب هذه الحرب لرفاهية عملائها وسلامتهم . وهى ترجو أن توفق فى تنفيذه بأقرب فرصة حتى تحقق أهدافها نحو النهضة بشئون الطيران فى مصر

١١

شركة مصر للتأمين

تأسست هذه الشركه فى يناير سنة ١٩٣٤ برأس مال قدره مائتا ألف جنيه ، مدفوع منه قيمة الربع فقط ، وترجع فكرة تأسيسها إلى الرغبة فى تمكين بنك مصر والشركات التى أنشأها من الاعتماد على مؤسسة مصرية لتقوم بأعمال التأمين المختلفة التى تحتاج إليها ، وتخدم فى الوقت ذاته مصالح الأفراد والهيئات .

وقد اقتصرت الشركة فى بادىء الأمر على التأمين ضد أخطار الحريق ، ثم تدرجت بعد نصف عام من حياتها إلى مزاولة أنواع أخرى من التأمينات . فبدأت بالتأمين ضد أخطار النقل وأتبعته بضمان أرباب العهد ثم بالتأمين ضد الحوادث وتأمين السيارات . وفى عام ١٩٣٥ قامت بأعمال التأمين على الحياة . أى أنها تمارس الآن كثرة أنواع التأمين المعروفة .

ومما يجدر ذكره أنها كانت دائماً حريصة على أن تتدرج فى أعمالها تدرجاً بحيث يكون نموها نموا طبيعيا لا أثر للطفرة فيه ، بل لا أثر لما يوحيه النجاح السريع عادة من إغراء واندفاع . فهى منذ البداية لم تتورط مثلا فى زيادة نسبة ما تحتفظ به من التأمينات وأخطارها بالرغم من اتساع أعمالها وتزايدها المطرد كما أنها سارت على ترحيل كل الأرباح أو معظمها إلى الاحتياطى حتى تجمع لديها مبالغ كبيرة ساعدت على تثبيت مركزها ومكنها فى الوقت ذاته من زيادة نسبة ما تحتفظ به لنفسها وتحت مسئوليتها من التأمينات .

وظهرت آثار هذه السياسة عند نشوب الحرب فقد مرت الشركة بظروف

دقيقة منذ ابتدائها ، إذ ألقى على كاهلها القيام بتأمينات الحياة كلها بعد أن كانت تعيد تأمين نسبة كبيرة منها، كما كان الأمر كذلك فيما يتعلق ببعض التأمينات الأخرى ولكنها قد تدبرت الأمر بفضل ما احتجزته من احتياطيات كبيرة كان لها مع الحرص والحذر أبلغ الأثر فى صونها عن كل خطر .

ويمكن القول أن هذه الشركة قد نجحت نجاحاً ظاهراً فى تمصير هذه الصناعة الجديدة ويسرت الوسيلة لهذا النجاح بالاستعانة برأى الخبراء من الخارج وبمشورة الشركات العالمية للاستفادة من تجاربها وخبرتها الطويلة . كما نجحت بفضل هذه السياسة فى تكوين نخبة ممتازة من الشبان المصريين الذين تمرنوا على أعمال التأمين المختلفة وكان توفيقهم عظيماً .

وتبين الإحصاءات الواردة فيما يلى مدى تقدم الشركة فى هذه الفترة القصيرة من حياتها المباركة ومقدار نشاطها فى تأدية رسالتها الوطنية :

شركة مصر للتأمين

حركة أعمال الشركة وأموالها من بدء تأسيسها

السنة	رسوم التأمين				الاحتياطيات				النقود	الاستثمارات
	تأمين الحياة	تأمين النقل	تامين الحريق والتأمينات الأخرى	الجملة	لأقسام التأمينات	القانونى	غير العادى	الجملة		
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٣٤	—	٢٧٥٦	١٦٧٨٧	١٩٥٤٣	١٠٣٨٠	٦٧٤	—	١١٠٥٤	٦٨١١٨	—
١٩٣٥	٢٢٤٠	٥٨١٧	٢٩٤٥٨	٣٧٥١٥	٢٤٧٣١	١٤٠٣	—	٢٦١٣٤	٣٤٨٢٦	٣٦٢٤٩
١٩٣٦	٨٨٨٩٠	٧٤٢٣	٢٤٠٩٩	١٢٠٤١٢	١١٥٧٢٩	٢٠٩١	٥٠٠٠	١٢٢٨٢٠	١٠٣٦٤٤	٥٦٧٩١
١٩٣٧	٣١٠٩٥	١٠٥٦٢	٢٩٠٢٨	٧٠٦٨٥	١٥٣٢٥٤	٣٤٧٨	٧٥٠٠	١٦٤٢٣٢	٦٥٢١٨	١٥٥٨٨٣
١٩٣٨	٧٢١٢٤	٩٧٠٠	٤٩٦١٦	١٣١٤٤٠	٢١٧٨٥٧	٧٦٢٤	٢٦٧٥٠	٢٥٢٢٣١	٨٥١٣٥	٢٢٥٨٢٢
١٩٣٩	٦٥٤٤٨	١٠٦٨٤	٤١٧١٤	١١٧٨٤٦	٢٧٤٦٣٥	١١١٥٤	٤٠٠٠٠	٣٢٥٧٨٩	٧٠٧٤٨	٣٠٤١٢٨
١٩٤٠	٦٩٧١٣	١٩٠٩٩	٥٥٤٩٣	١٤٤٣٠٥	٣٥٧٧٦٥	١٣٤١١	٥٠٠٠٠	٤٢١١٧٦	١٤٩٧٠١	٣٤٩٠٤٤
١٩٤١	٨٥٦٧٩	٢٣٠٠٤	٨٠٦٧٦	١٨٩٣٥٩	٤٥٨٢٠٠	١٥٧١٧	٥٧٠٠٠	٥٣٠٩١٧	١٦٤٤٠٠	٤٢٩٢٤٩
١٩٤٢	١٠٣٢٨٨	٣٨٨٩٤	١٠١٦٧٨	٢٤٣٨٦٠	٥٧١١٤١	١٨٢٦٤	٦٥٠٠٠	٦٥٤٤٠٥	٢١٩٩١١	٥٢١١٤٣
١٩٤٣	١٤٦٦١٩	٣٢٩٠٤	١٤٥٢٥٦	٣٢٤٧٧٩	٧١٨٩٢٩	٢٤٢٠٦	٦٥٠٠٠	٨٠٨١٣٥	١٥١٤٦٥	٧٥٠١٧١
١٩٤٤	١٧٠٧٧٠	٢٦٣٩٩	١٥٠١٣٦	٣٤٧٣٠٥	٨٩٥٩٩٩	٣١٠٣٩	٧٥٠٠٠	١٠٠٢٠٣٨	٩٤٣٧٩	٩٧٩٦٢٦

٢١

شركة مصر للسياحة

تأسست هذه الشركة فى سنة ١٩٣٤ برأس مال قدره سبعة آلاف جنيه ، بإدماج « مكتب مصر للسياحة » التابع لبنك مصر وفرع الشركة المساهمة البريطانية « كوكس وكينج » فى مصر . إذ اتحدت أغراضهما التى تتلخص فى القيام بجميع عمليات السياحة ونقل الأشخاص بطريق البر والبحر والجو بمختلف وسائل النقل من سكك حديدية وسيارات وسفن وطائرات وغيرها فى مصر وفى الخارج ، وشحن البضائع والأمتعة والتخليص عليها ونقلها وتخزينها ، فضلا عن عمليات التأمين البرى والجوى والبحرى والنهرى سواء لحسابها أو لحساب غيرها .

ومن الطبيعى أن تتأثر هذه الأعمال أثناء الحرب ، إذ أن نشاط عمليات السياحة والشحن متوقف على استقرار الحالة الدولية ، ولكن الشركة مع ذلك قد حافظت على كيانها — رغم انقطاع ما كانت تجنيه من تنظيم أعمال المؤتمرات ومن العمليات الخاصة بالمعارض الدولية التى كانت تشترك فيها الحكومة المصرية — فوجهت عنايتها إلى أعمال التأمين ، وهى تقوم الآن بالتوكيل العام فى مصر لشركة التأمينات الإنجليزية «Law Union & Rock» كما تقوم بعمليات التأمين لحساب جماعة اللويدز ، و قامت أيضاً بأعمال واسعة فى تخزين البضائع والأمتعة وعمليات صرف شيكات بنك لويدز للضباط البريطانيين فى مصر وقد وقع الاختيار على الشركة لإدارة بعض الأعمال التابعة للحراستين الإيطالية والألمانية ، وعينت أيضاً فى سنة ١٩٤١ حارساً خاصًّا على فنادق

سيمونيني ببور سعيد . كذلك عنيت الشركة بمسائل السياحة الداخليـة التى تنشط فى بعض المواسم كموسم الأقصر وأسوان .

وقد تحقق للشركة فى سنة ١٩٤٢ من الأرباح ما مكنها من زيادة رأس المال إلى الضعف فأصبح الآن أربعة عشر ألف جنيه كما وزعت على مساهميها حصة بواقع ١٥ ٪ من رأس المـال زيدت إلى ٢٥ ٪ فى سنة ١٩٤٣

وقد زادت أموالها المودعة فى البنك زيادة محسوسة حتى أربت على ثلاثين ألف وخمسمائة جنيه فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ فضلا عن شرائها سـندات حكومية بنحو خمسة آلاف جنيه مودعة ضماناً لمـا تقوم به من عمليات التأمين طبقاً للقانون رقم ١٢ سنة ١٩٣٩

والشركة دائبـة على تنمية إيراداتها باستنباط شتى الوسـائل رغم ما يحيط بها من مختلف القيود المفروضة على التصدير والاستيراد . وهى تستعد لتنظيم أعمالها بما يتفق مع مقتضيات الحال بعد الحرب .

١٣

مطبعة مصر

هذه أولى الشركات التى أسسها بنك مصر عنـد ما أخذ على عاتقه القيام بتلك النهضة المباركة فى الاقتصاد المصرى . وقد بدأت هذه الشركة فى سنة ١٩٢٢ برأس مال صغير قدره ٥٠٠٠ جنيه ا كتتب بنك مصر بنصفه .

وكان عمل المطبعة منذ تأسيسها قاصراً على ما يلزم البنك وشركاته من المطبوعات ثم اتسع لحاجات الأفراد والهيئات فازدهرت أعمالها وسارت بخطوات واسعة فى سبيل النجاح مما دعا إلى زيادة رأس مالها فى سنة ١٩٢٤ إلى ٢٠ ألف جنيه ، وفى سنة ١٩٢٥ إلى ٣٠ ألف وفى سنة ١٩٢٦ إلى ٥٠ ألف جنيه ، كما أصدرت فى سنة ١٩٢٤ سندات بمبلغ ٢٠ ألف جنيه .

وقد تمكنت الشركة — بفضـل أرباحها التى كانت تتزايد عاماً بعـد عام — من اسـتهلاك جميع العدد والأثاث وقامت بسداد قيمة السلف الصـناعية والسندات وأصبحت أموالها الحاضرة الآن نحو ٥٦ ألف جنيه .

و بعد أن كانت الشركة توزع أرباحاً على مساهميها تتراوح بين ٥٪ و ٨٪ من القيمة الإسمية للسهم ، زاد ذلك الربح فى سـنة ١٩٤١ إلى ١٢ ٪ وفى سنة ١٩٤٣ إلى ٢٠٪ ثم بلغ ٢٥٪ فى سنة ١٩٤٤. وفى هذا دليل على اطراد نجاح الشركة .

و إذا كانت المطبعة قد وصلت إلى ذلك المسـتوى الذى جعلها بحق فى الصف

الأول من مطابع الشرق فمردّ ذلك إلى ما عرف عنهـا من دقة فى العمـل ، مماجعلها موضع الثقة عنـد كل من تعـامل معها . فركنت إليها الهيئات الحكومية مصرية وأجنبية ؛ من ذلك أنها طبعت لبعض دول الحلفاء ما أصدرته باللغة العربية من تقارير ونشرات . كما طبعت للبرلمان وللحكومة المصريه كثيراً من المطبوعات . وقد اختصها الجيش البريطانى بطبع ما احتاج إليه من مطبوعات باللغات العربية والافرنجية ، كما أسندت إليها مجلة « ريدرز دايجست » العالمية طبع نسخها الانجليزية لبلاد الشرق ، وطبع المختار منها باللغة العربية .

ولم تدَّخر هـذه المطبعة جهداً فى استجلاب أحدث العدد التى وصل إليهـا فن الطبـاعة من آلات أتوماتيكية وآلات للتصوير بمختلف الألوان ، فأمكنها أن تقوم بطبع الأسهم والسـندات التى لابد لها من زخرف مضاعف ونقوش معقدة تجعل من المستحيل تقليدها . وقد وصلت المطبعة فى هـذا النوع من الطباعة إلى درجة سابقت أرقى المطابع التى تخصصت فى بلاد الغرب لهذا النوع من المطبوعات الفنية الدقيقة .

كذلك أمكن المطبعـة بفضل هـذه العدد أن تطبع الأطالس الجغرافيـة ، والكراريس المدرسـية بمختلف أنواعها وأحجامها ، وأن تقوم بطبع تذاكر السكة الحديد حين امتنع ورودها من الخارج بسبب الحرب .

وقسم التجليد بالمطبعة مشهود له بالدقة والاتقان ، وكذلك قسم الزنكوغراف الذى يعدّ من الطراز الأول وقسم الأوفست الذى يطبع صور الأشخاص والمناظر بألوانها الطبيعية لإعلانات السينما والكتالوجات والمؤلفات التى تعتمد على الرسوم الملونة .

ويتبع هذه المطبعة مكتبتان : إحداهما ببنائها فى شارع نوبار والأخرى فى شارع ابراهيم باشا لبيع المطبوعات والأدوات الكتابية المستوردة من مختلف الدول .

ومما هو جدير بالذكر أن هذه المطبعة قـد طبعت أهم مؤلفات كبار الكتاب

وأساتذة الجامعة، وأخرجت من الكتب ماهو مطول وما هو مختصر، فساهمت بقسط كبير فى نشر الثقافة فى مصر وفى سائر البلاد المجاورة التى تجمعنا بها أواصر اللغة ودواعى الاجتهاد .

وقد اتخذت المطبعة كامل أهبتها لملاقاة الظروف المرتقبة لما بعد الحرب لتحافظ على المستوى العالى الذى بلغته ولتمضى قُدُماً . فأعدت العدة منذ الآن لمسايرة حركة التأليف التى أخذت تنشط فى السنوات الأخيرة ولم يقف فى سبيلها إلا قلة الورق . ونأمل ألاّ يمضى وقت طويل حتى تكون المطبعة قد استوفت أُهبتها لتلبية ما يطلب منها من مطبوعات .

١٤

شركة بيع المصنوعات المصرية

تأسست هذه الشركة فى سنة ١٩٣٢ برأس مال قدره خمسة آلاف جنيه ثم زيد تدريجياً حتى بلغ الآن مائة ألف جنيه . وكان الغرض الأول من إنشائها هو ترويج المصنوعات التى تنتجها شركات « مصر » بصفة خاصة .

ولم يكن أكثر المتفائلين من مؤسسى هذه الشركة يتوقع أن تصل إلى مثل ما وصلت إليه من النجاح الكبير ومن زيادة أعمالها إلى الحد الذى بلغته الآن فهى لم تكتف بإنشاء المحلات التجارية فى القاهرة وفى الإسكندرية ، بل لقد أنشأت ، بنجاح ، فروعاً لها فى عدد كبير من مدن القطر حتى أصبح لها بجانب ستة فروع فى القاهرة وحدها وفرع كبير بالاسكندرية محلات فى البلاد الآتية :

طنطا — دمنهور — المنصورة — شبين الكوم — الزقازيق — بنها — السويس — بور سعيد — زفتى — الفيوم — المنيا — ملوى — أسيوط — سوهاج — قنا

أى أن الشركة تدير الآن اثنين وعشرين فرعاً رئيسياً وذلك عدا تسعة فروع ملحقة لتوزيع الأقمشة الشعبية .

وكان لإنشاء هذه الفروع أثره البالغ فى توفير حاجة المستهلكين من الأقمشة وغيرها وتيسير حصولهم عليها بدون عناء فى مختلف أنحاء البلاد .

وفيما يلى مقارنة عن مبيعات الشركة فى السنوات الأخيرة :

سنة	١٩٣٩	٤٧٨ر٩٩٥ جنيهاً
«	١٩٤٠	٦٠٧ر٢٠٣ «
«	١٩٤١	٩٥٥ر٣١٩ «
«	١٩٤٢	١ر٩٥٤ر٦٧١ «
«	١٩٤٣	٤ر٢١٤ر٨٤٢ «
«	١٩٤٤	٥ر٠٩٧ر٨٢٩ «

هذا مع أن رأس المال يبلغ مائة ألف جنيه فقط كما قدمنا . فهو يدور دورات متعددة كل عام . ولهذا دلالته الواضحة على نمو حركة الأعمال التجارية لهذه الشركة ، وقد تبع ذلك تحسن عظيم فى مركزها المالى .

واتباعاً لسياسة الحيطة وزيادة فى دعم مركز الشركة حبست من أرباحها ، بعد أن وزعت على مساهميها حصة مجزية ، احتياطيات كبيرة لمواجهة ظروف ما بعد الحرب .

١٥

شركة مصر للتمثيل والسينما

تأسست هذه الشركة فى سنة ١٩٢٥ برأس مال قدره ٧٥ ألف جنيه . ثم زيد فى سنة ١٩٤٣ إلى مائة ألف جنيه .

وقد شهدت الشركة عصر السينما الصامتة زمناً ثم شهدت تطورها إلى سينما ناطقة وما تبع هذا التطور من نهضة شاملة لفروع هذه الصناعة الهامة . فأنشأت فى سنة ١٩٣٥ « ستوديو مصر » وجهزته بأحدث المعدات والأدوات من آلات التصوير الممتازة وتحميض الأفلام وتركيبها ومصابيح الإضاءة وآلات تسجيل الصوت « تو بيس كلانج فيلم » مما لا يوجد فى أى ستوديو آخر فى الشرق .

ورغم هذا الاستعداد العظيم فإن إنتاج الشركة حتى سنة ١٩٣٩ لم يكن ليتكافأ مع قدرتها . الأمر الذى ترتب عليه عدم التوازن بين نفقاتها و بين إيراداتها فتكبدت الشركة خسائر كبيرة ، كانت تستوجب تصفيتها ، إلا أنه إزاء ما يعود على المصلحة العامة من بقاء هذه المؤسسة التى تضطلع بصناعة مصرية هامة . جاهدت إدارة الشركة لإيجاد سبيل لاستمرارها فى عملها دون خسارة فوضعت برنامجاً جديداً للعمل يرمى إلى تنوع الإنتاج وكثرته وشغل كل الوقت وجميع المعدات واختصار فترة الإخراج .

وقد لاحت بشائر نجاح هذه السياسة منذ سنة ١٩٤١ إذ تحققت للشركة الأرباح الصافية التالية :

فى سنة ١٩٤١ . . . . . ٣٥٢٦ جنيهاً

و « « ١٩٤٢ . . . . . ١٠٩٦٧ «

و « « ١٩٤٣ . . . . . ١٣٩٤٢ «

و « « ١٩٤٤ . . . . . ٣٠٢٢٦ «

وقد تخلصت الشركة من عبء ثقيل كان يثقل كاهلها إذ تحمل بنك مصر نحو ١٤٢ ألف جنيه لتغطية النقص فى قيم أصولها وجملة الخسائر فى ميزانيتها حتى آخر سنة ١٩٤٠

ولئن كان قد صادف الشركة وهي تضغط تكاليفها إلى القدر المستطاع ارتفاع أسعار الخامات والمواد بسبب ظروف الحرب إلا أن تلك الظروف كان لها من ناحية أخرى أثرها فى إظهار قيمة خدمات الشركة فى تلك الآونة . إذ قد أتاحت لها القيام بتغذية السوق المحلية بأفلام مصرية . و بأعدادٍ من « جريدة مصر الناطقة » على الرغم من أن تكاليفها تزيد كثيراً على الإيرادات المتحصلة من عرضها . وتقوم الشركة للحكومة المصرية بإخراج أفلام وتسجيل أحاديث و إرشادات خاصة بالصحة العامة وغيرها .

وتملك الشركة داراً للعرض وسط المدينة أدخلت عليها من التعديل والتحسين ماجعلها من دور العرض الأولى. كما تملك حق استغلال مسرح وسينما حديقة الأزبكية. وقد أجرت المسرح وكذا السينما الصيفية بعد أن أمدتها بأحدث المعدات ونسقتها أحسن تنسيق .

ولا ريب فى أن «ستوديو مصر» يعد معهداً فنيا ومدرسة كبرى بجانب أنه المؤسسة الأولى من نوعها فى الشرق كله فضلا عما له من أثر ملحوظ فى ترقية صناعة السينما فى مصر وفى انعاشها وتقدمها .

ويسرنا أن نسجل أن الشركة قد خطت بتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المحبوب بزيارة « ستوديو مصر » يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، كما شمل جلالته برعايته السامية الحفل الخيرى لافتتاح عرض « فيلم غرام وانتقام » وبتشريف دار « سينما ستوديو مصر » يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وزاد جلالته فى تفضله بتشريف هذه الدار يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٥ حيث عرض فيلم « سلامة » فى الحفل الذى خصص دخله لتخليد ذكرى المغفور له دكتور أحمد ماهر باشا . وقد تفضل جلالته فأبدى فى كل من هذه الزيارات المباركة سروره وعطفه الكريم على القائمين بشئون هذه المؤسسة الوطنية .

١٦

شركة مصر لمصايد الأسماك

تأسست هذه الشركة فى سنة ١٩٢٧ برأس مال قدره عشرون ألف جنيه، زيد بعد ذلك حتى بلغ خمسة وسبعين ألف جنيه، للقيام بعمليتين عُرضتا على « بنك مصر » فى سنة ١٩٢٥، أولاهما صيد السمك من البحر الأحمر، والثانية صنع الأزرار من الصدف.

واشترت الشركة للعملية الأولى أسطولا كبير الثمن ضخم التكاليف بقى لديها حتى باعت الجزء الأكبر منه فى سنة ١٩٣٤ « لشركة مصر للملاحة البحرية ». وضيقت نطاق أعمال الصيد بعد الكثير من التجارب التى حملتها خسائر كثيرة. وفى نهاية سنة ١٩٣٩ تبين أن المصلحة فى وقف هذه العملية كلية فتصرفت فى أسطولها الصغير بالبيع بأثمان مجزية. كما اغتنمت فرصة الحرب وارتفاع الأسعار فباعت الكثير من الأدوات والمهمات التى استغنت عنها.

أما عن الشطر الثانى، وهو صناعة الزرايز، فقد أعادت الشركة إنشاء المصنع الذى كانت قد اشترته بالسويس وأضافت إليه الكثير من الآلات وأنتجت من الزرايز كميات كبيرة تكفى حاجة البلاد وتفيض عنها.

وفى سنة ١٩٣٨ اشترت الشركة من أحد الأجانب بالاسكندرية مصنعاً لتشغيل الزرايز من الدوم فنقلت معداته إلى مصنعها الجديد بالسويس وأضافت إليها معدات حديثة.

ولما توالت الغارات الجوية على مدينة السويس فى سنة ١٩٤٢ واشتدت وطأتها

مما دعا إلى هجرة العمال من المصانع . اضطرت الشركة إلى نقل إدارتها ومصانعها إلى القاهرة ضماناً لاستمرار العمل .

وتنتج الشركة مختلف المقاسات والأشكال من زراير الصدف التى تضارع فى جودتها الأصناف الأوربية وتمتاز كثيراً على ما كانت تصنعه اليابان وتغزو به أسواق الشرق .

أما الزراير المصنوعة من الدوم فقد نجحت الشركة نجاحاً كبيراً أيضاً فى صناعتها وفى نقشها وتلوينها وقد زاد الطلب عليها زيادة كبيرة حتى أصبح الإنتاج لا يكاد يكفى لسد حاجة السوق المحلية وطلبات الأسواق الشرقية المجاورة .

وقد تحقق للشركة فى السنوات الأخيرة — من صناعة وتجارة الزراير ومن بيع الموجودات والأدوات والمهمات التى استغنت عنها — أرباح مجزية مكنتها من توزيع حصة لمساهميها ، لأول مرة منذ تأسيسها ، من أرباح سنة ١٩٤٢ بواقع ١٠ ٪ من رأس المال ومثلها من أرباح سنة ١٩٤٣ ثم زادتها إلى ١٢٪ فى سنة ١٩٤٤ . كما استطاعت أن تكوّن الاحتياطيات الضرورية لمواجهة ظروف ما بعد الحرب .

هذا وبعد أن سددت الشركة حسابها المدين لبنك مصر ورصيد السلفة الصناعية أيضاً . أصبحت ميزانيتها تشتمل على نحو مائة ألف جنيه من الأموال الحاضرة .

١٧

الشركة المصرية لدباغة وصناعة الجلود

تأسست هذه الشركة فى بداية سنة ١٩٣٤ برأس مال قدره خمسة آلاف جنيه زيد بعد ذلك إلى أن أصبح خمسين ألف جنيه . واشترت مدبغة بجهة المكس فقامت بإصلاحها واستكمال معداتها . ومضى وقت طويل فى ترتيب أقسامها .

وما كادت الشركة تخرج من أدوار التجارب الطويلة التى مارستها بغية الوصول إلى منتجات جيدة تحظى بإقبال السوق حتى نشبت الحرب فارتفعت أسعار الخامات التى لم تكن لدى الشركة منها الكفاية . ولم يتناسب ارتفاع أثمان المصنوعات الجلدية مع الزيادة فى أسعار الخامات فنتج عن ذلك أن بلغت خسائر الشركة منذ بدأت عملها حتى سنة ١٩٤٠ ما يزيد على الأربعين ألف جنيه تحملها « بنك مصر » الذى يملك معظم أسهم الشركة .

وقد انقضى الشطر الأكبر من سنة ١٩٤٠ فى تركيز الأصناف التى تخرجها الشركة وفى تحسينها حتى حازت سمعة طيبة وزاد الإقبال عليها . يدل على ذلك زيادة قيمة مبيعات الشركة من ٣٤ ألف جنيه فى سنة ١٩٣٩ إلى ١٣٤ ألف جنيه فى سنة ١٩٤٠ و إلى ٢٢٠ ألف جنيه فى سنة ١٩٤١

وقد ترتب على كساد أصاب السوق المحلية وحظر التصدير إلى البلدان المجاورة ، رغم وفرة الإنتاج ، أن هبطت المبيعات إلى ١٥٤ ألف جنيه فى سنة ١٩٤٢ ثم عادت فارتفعت إلى ٢٣٩ ألف جنيه فى سنة ١٩٤٣ و إلى ٢٦٠ ألف جنيه فى سنة ١٩٤٤

ومعلوم أن كافة الصناعات الأهلية قد عانت شتى الصعاب التى نشأت عن الحرب إلا أن صـناعة الجلود وتجارتها قد خضعت لعوامل خاصة زادت متاعبها حدة . ومع ذلك فقد تحقق للشركة من الأرباح ما مكّنها من توزيع حصة مجزية لمساهميها وذلك بعد تكوين احتياطيات جملتها حوالى ٣٠ ألف جنيـه . واستهلاك قيم مبانيها وعددها وآلاتها إلى الحد الأدنى ، استعداداً لتجديدها .

ولا يفوتنا أن نذكر أن دباغة الجلود وصناعتها — مع قدم عهد مصر بها — بقيت موكولة إلى جهود فردية حتى أن البـلاد ظلت إلى عهـد قريب تستورد من الخارج أضعاف ما تنتجه لديها من المصنوعات الجلدية . وقد جعلت الشركة من أول أهدافها تحسين أساليب هذه الصـناعة وترقيتها وقد نجحت فى ذلك . وهى ترجو أن توفق إلى مجاراة التقدم الصناعى بعد الحرب وأن تتمكن من إنتاج مصنوعات ممتازة .

٦

شركة مصر للمناجم والمحاجر

تأسست الشركة فى سنة ١٩٣٨ برأس مال قدره أربعون ألف جنيه . وانتقلت إليها أعمال « إدارة استغلال محاجر الرخام » التى كانت تابعة لبنك مصر وهى عبارة عن محجر رخام الهرم ومحجرى الألبستر ببنى سويف وأسيوط . كما باعها البنك امتياز استغلال آبار البترول بأبى دربة (طورسينا) .

ونظراً لأن نتائج استغلال محجر رخام الهرم لم تكن مرضية لرداءة نوعه وصعوبة تصريفه فقد بحثت الشركة عن محاجر جديدة. وانتهت الأبحاث إلى اختيار منطقة وادى المياه بادفو حيث حصلت الشركة على امتياز استغلال محاجر الرخام الأبيض الذى يماثل الرخام الإيطالى وبدأت العمل فيها من سبتمبر سنة ١٩٤١ . كما حصلت على امتياز لاستغلال محاجر للجرانيت بجزيرة سلوجه بأسوان فصادفها التوفيق وخاصة فى إنجاز عملية التكسية الداخلية بالجرانيت لضريح المغفور له سعد زغلول باشا .

كذلك قامت الشركة بتلبية طلبات مصلحة المبانى الأميرية لبعض إنشاءاتها. إلّا أن ظروف الحرب قد أثرت فى حركة العمل تأثيراً كبيراً بسبب إيقاف أعمال المبانى الجديدة للحكومة وللأفراد .

أما الألبستر فإن الطلبات عليه فى مصر محدودة . على أن الشركة قد أتمت أعمال الألبستر الخاصة بجامع محمد على الكبير فى القلعة وبالقصور الملكية العامرة .

وأما آبار البترول بأبى دربة فإن صعوبة النقل وارتفاع تكاليف إصلاح الماكينات باستمرار وضعف الغلة بصفة عامة كلها عوامل قد أدت إلى زيادة المصروفات على الإيرادات . وقد اتفقت الشركة على توريد كل إنتاجها من بترول هذه الآبار إلى « شركة مصر للغزل والنسج » بالمحلة الكبرى .

هذا وقد سعت الشركة بشتى الوسائل لتنمية مواردها فأولت عنايتها بالرمال الخاصة بصنع الزجاج فى المنطقة القريبة من موقع آبار البترول لاسيما وأن قيام الحرب حال دون ورود الرمال من الخارج مما جعل صناعة الزجاج فى مصر تعتمد على الرمال التى تقدمها الشركة .

ومنذ سنة ١٩٤٢ قامت الشركة بالبحث عن المعادن فى الصحراء الشرقية فاهتدت إلى العثور على مناجم للكروم والمجنزيت بجهة البرامية ، شرق إدفو ، واستخرجت منها نحو ١٥٠٠ طن من الكروم ومائة طن من المجنزيت فزودت الصناعة الحديثة بالكميات التى احتاجت إليها من هذه المواد .

وترجو الشركة أن يصادفها التوفيق دائماً فيما تقوم به من أبحاث حتى تتحقق أغراضها التى قامت من أجلها بما يعود على البلاد من نفع جزيل باستغلال ثروتها المعدنية .

١٩

الشركة العقارية المصرية

بتاريخ ١١ مارس سنة ١٨٩٦ صدر ديكريتو خديوى بتأسيس « الشركة العقارية المصرية لتنمية زراعة قصب السكر بصفة خاصة » برأس مال قدره مائة وستة عشر ألف جنيه إنجليزى . وفى سنة ١٩٢٦ عدّلت الشركة اسمها إلى « الشركة العقارية المصرية » كما عدّلت أغراضها فأصبحت تتضمن امتلاك وتثمين واستغلال الأراضى وتنمية جميع الزراعات و بيع محصولاتها ، وامتلاك وتثمين واستغلال العقارات من أى نوع كانت ، و بيع واستبدال أراضى البناء ، وتأجير واستئجار كافة الأراضى والعقارات ، وقبول جميع الأعمال الإصلاحية .

ومع أن تأسيس هذه الشركة قد سبق تأسيس « بنك مصر » بنحو ربع قرن إلا أن صلة ارتباطهما جاءت من طريق المغفور له محمد طلعت حرب باشا الذى اشتغل بالشركة من قديم حتى صار عضو مجلس إدارة ومديراً لها فى سنة ١٩٠٨ . وفى مستهل سنة ١٩٢٨ اتفقت الشركة مع « بنك مصر » على شراء جميع الأملاك التى تباع إليه أو يرسو مزادها عليه . وهو يملك الآن من أسهم هذه الشركة ما يعادل أكثر من ثلثى رأس المال .

وتنقسم العقارات التى تديرها الشركة إلى ثلاثة أقسام :

أولا — عقارات تملكها الشركة .

ثانياً — أطيان تديرها الشركة لحساب بنك مصر .

ثالثاً — عقارات تديرها الشركة لحساب أصحابها إما باتفاق ودى أو بصفتها حارسة قضائية عليها .

* * *

أولا : كانت الأطيان التى تملكها الشركة فى سنة ١٩٣٩ حوالى ١٣٤٠ فداناً اتخذت الوسائل لإصلاحها وتحسينها وأقبل المشترون عليها فتم بيعها فى سنتى ١٩٤٠، ١٩٤١ بأرباح مجزية .

وقد تقدمت الشركة إلى وزارة المالية بطلب الموافقة على أن تبيع لها حوالى تسعة آلاف فدان بجهة شربين لإصلاحها و بيعها بعد ذلك . وقد وافق مجلس الوزراء فى سنة ١٩٤١ على بيعها نحو أربعة آلاف فدان من هذه المساحة .

و بمجرد أن تسلمت الشركة هذه الأطيان من مصلحة الأملاك الأميرية أعدت مشروع إصلاحها ثم بدأت فى تنفيذه من سنة ١٩٤٢ . ورغم ما صادفته من صعاب شتى بسبب ظروف الحرب ، فقد استطاعت التغلب على الكثير منها حتى انتقل فى نهاية سنة ١٩٤٤ جزء كبير من هذه الأطيان من مرحلة الإصلاح إلى دور الاستغلال وأعدت فيها المبانى الضرورية وعرض للبيع بأثمان مناسبة .

ثانياً : أطيان بنك مصر : عملت الشركة على إصلاح هذه الأطيان وتجهيزها بالوسائل التى تسهل بيعها بأثمان مناسبة ، ونظراً للاقبال الشديد على شراء الأراضى الزراعية عاونت الظروف على تصريف هذه الأطيان وقد زادت غلتها أضعافا فى السنوات الأخيرة .

وفى سنة ١٩٤٢ آلت إلى البنك ملكية ١٨٩٢ فداناً بجهة بلبيس عملت الشركة بمجرد استلامها على إصلاحها لإمكان بيعها بعد ذلك .

أما العقارات التى كانت تديرها الشركة لحساب أصحابها فقد رأت التخلص منها وعملت على تسليمها لأصحابها .

وسوف تتفرغ الشركة لاستصلاح الأراضى البور وتحسينها ثم بيعها بعد ذلك حتى تعاون على زيادة الثروة الأهلية وتشجع زيادة الملكية العقارية .

بنك مصر وشركات « مصر »

(بترتيب تواريخ التأسيس)

بيان رءوس الأموال عند التأسيس ورءوس الأموال الحالية

	الاسم	تاريخ المرسوم بالتأسيس	رأس المال عند التأسيس	رأس المال حالياً
			جنيه	جنيه
	بنك مصر	٣ أبريل ١٩٢٠	٨٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠
١	مطبعة مصر	١٥ أغسطس ١٩٢٢	٥ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠
٢	شركة مصر لحليج الأقطان	٢ أكتوبر ١٩٢٤	٣٠ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠
٣	« « للنقل والملاحة	١ أغسطس ١٩٢٥	٤٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠
٤	« « للتمثيل والسينما	١٣ يونية ١٩٢٥	١٥ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
٥	« « للغزل والنسج	٢٦ أغسطس ١٩٢٧	٣٠٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠ (ا)
٦	« « لنسج الحرير	٢٦ « ١٩٢٧	١٠ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠
٧	« « للكتان	٢٦ « ١٩٢٧	١٠ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠
٨	« « لمصايد الأسماك	٢٦ « ١٩٢٧	٢٠ر٠٠٠	٧٥ر٠٠٠
٩	« « لتصدير الأقطان ...	١٤ أبريل ١٩٣٠	١٢٠ر٠٠٠	١٦٠ر٠٠٠
١٠	« « للطيران	٧ مايو ١٩٣٢	٢٠ر٠٠٠	٨٠ر٠٠٠
١١	« بيع المصنوعات المصرية ...	١٥ أكتوبر ١٩٣٢	٥ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
١٢	الشركة المصرية لدباغة وصناعة الجلود	١٤ يناير ١٩٣٤	٥ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠
١٣	شركة مصر للتأمين	١٤ « ١٩٣٤	٢٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠ (ب)
١٤	« « للملاحة البحرية	١٤ « ١٩٣٤	١٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠
١٥	« « للسياحة	١٥ أكتوبر ١٩٣٤	٧ر٠٠٠	١٤ر٠٠٠
١٦	« « للغزل والنسج الرفيع	٢١ سبتمبر ١٩٣٨	٢٥٠ر٠٠٠	٥٠٠ر٠٠٠
١٧	« « لصناعة وتجارة الزيوت	٧ نوفمبر ١٩٣٨	٣٠ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠
١٨	« « للمناجم والمحاجر ...	٧ « ١٩٣٨	٤٠ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠
١٩	الشركة العقارية المصرية	٢٩ فبراير ١٨٩٦	١١٣ر١٠٠	١١٣ر١٠٠
	المجموع		١ر٤٠٠ر١٠٠	٤ر٤٠٧ر١٠٠

(ا) بخلاف مليون جنيه سندات . (ب) رأس المال المدفوع ٥٠ر٠٠٠ جنيه فقط .

حضرات أصحاب الدولة والسعادة والعزة والمحترمين أعضاء مجالس إدارة بنك مصر وشركاته

(حسب الترتيب الأبجـــدى)

(ا)

إبراهيم رشيد افندى
إبراهيم فهمى باشا
أحمد راغب بك
أحمد شرف الدين بك
أحمد صديق بك
إسماعيل صدقى باشا
مستر الفرد جورج وورال
مستر الفرد هدريس كنج
سير الـكسندر كين بويد
مستر ألن مونتز
أوفاديا سالم افندى

(ت)

توفيق دوس باشا

(ج)

مستر جورج بيرسى ريتشاردز
مستر جيرالد شارلز دلليني
مستر جيمس بتروورث
مستر جيمس بلات

(ح)

حازم عبد اللطيف افندى
دكتور حافظ عفيفى باشا
حامد اللوزى بك
حسن على علوبه بك
حسن صادق باشا
حسن مظلوم باشا
حسن موسى افندى
حسين سرى باشا
حسين سعيد بك
الأستاذ حسين محمد الجندى

(خ)

خليل على الجزار بك

(ز)

زكريا مهران باشا
زكى ويصا بك

(س)

مستر ستانلى بلادن روبرتس
سنى اللقانى بك
سيد اللوزى افندى
سيد محمد البدراوى عاشور باشا
سيمون مانى افندى

(ص)

صادق وهبه باشا
صالح عنان باشا

(ط)

طراف على باشا

(ع)

الأستاذ عبد الحميد عبد الحق
دكتور عبد الحميد فهمى بك
عبد المجيد ماجد بك
عبد الحى خليل بك
عبد الرحمن حماده بك
عبد الرحمن فهمى بك
عبد السلام الشاذلى باشا
عبد الفتاح عمرو باشا
دكتور عبد الله الكاتب بك
عبد المجيد اسماعيل بركات افندى
عبد المقصود احمد بك
على إسلام باشا
على أمين يحيى باشا
على ماهر باشا

(ق)

قسطنطين أنطونيوس افندى

(ك)

كامل الوكيل باشا
كمال علوى بك

(م)

محمد أحمد فرغلى باشا
محمد أمين شهيب بك
محمد أمين يوسف بك
محمد أنسى باشا
محمد توفيق خليل بك
محمد حسن العبد بك
محمد حسين الجمال بك
محمد حسين هيكل باشا
محمد راغب بك
الأستاذ محمد رشدى بك
محمد رشدى بك
محمد شراره باشا
محمد طاهر باشا
محمد عبد المنعم الديب افندى
محمد علوى الجزار بك
محمد لطفى محمود بك
محمد محمود خليل بك
محمود أبو العلا افندى
محمود العتال افندى
محمود توفيق حفناوى بك
محمود شكرى باشا
محمود على علوبه بك
محمود محسب بك
الأستاذ محمود محمد محمود
مراد وهبه باشا
مصطفى رشيد بك

(ن)

ميجور جنرال سير نايل ملكوم
نجيب صروف بك

(و)

سير ولتر ا. هرجريفس
وهيب دوس بك